

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الإسكان والتعمير

السيد الأستاذ الدكتور / العضو المنتدب – الرئيس التنفيذي

شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بان أرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية

للشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

برجاء دراسة ما ورد بالتقرير واتخاذ ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

إيمان وليم عزيز

(محاسبة / ايمان وليم عزيز)

مع خالص تحياتي

شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير	
إدارة السكرتارية العامة	
٢٨ ابريل ٢٠٢٤	
مرفقات	٩١٠٧

تحريراً في: ٢٠٢٤/٤/٢٨

سكرتارية العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	
تاريخ الإصدار	٢٠٢٤/٤/٢٨
رقم الوثيقة	١١٨٥
الجهة المستلمة	
الجهة المرسلة	
مدير الشؤون	
المستقبل	
القائمين	
العقار	
حسابات	
إدارة المجلس	
مستشار القانوني	
أخرى	
حفظ	



الجهاز المركزي للمحاسبات ادارة مراقبة حسابات الاسكان والتعمير

تقرير مراقب الحسابات
على القوائم المالية لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير في ٢٠٢٣/١٢/٣١

إلى السادة مساهمي / شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير:

راجعنا القوائم المالية لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وكذا قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء للمراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة ، وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الرأي المتحفظ:-

- قيام الشركة بإجراء اضمحلال للاستثمارات المالية في شركة النصر للتطوير العقاري البالغ في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٤ مليون جنيها وتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل بالخطأ في حين صحته قائمة الدخل الشامل ومراعاة تأثيرها علي قائمة التدفقات النقدية .



الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الاسكان والتعمير

- لم تتضمن ايرادات الشركة نحو ٢٨٩ مليون جنيها قيمة الايرادات المستحقة عن أذون الخزانة البالغ قيمتها ١٠ مليار جنيها عن الفترة من ٢٠٢٣/١١/١٧ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١
- ويتصل بذلك عدم تحميل مصروفات الشركة بنحو ٥٨ مليون جنيها ، ٤٠٠ ألف جنيها على الترتيب قيمة الضرائب المستحقة على ايراد أذون الخزانة المشار اليها ومصروفات حفظ البنك.
- تم سداد الدفعة الرابعة من رخصة البرنامج (أصول غير ملموسة) بمبلغ ٣,٢ مليون جنيها دون حساب مصروفات فروق تقييم بقيمة نحو ١,٦ مليون جنيها .
- ظهرت مشروعات تحت التنفيذ (الحاسب الالى) بمبلغ ١,٨ مليون جنيها بالخطأ وصحته ٢,٤٦ مليون جنيها بفرق قدره ٦٦٠ ألف جنيها قيمة الدفعة السادسة من التطبيقات التي تم سدادها في ٢٠٢٣/١١/٢ بما يعادل ٢١,٣٢٨ ألف دولار .
- في ضوء الايضاح رقم (١١) والذي اشار إلي عدم تأثير القوائم المالية ٢٠٢٣/١٢/٣١ بتكلفة ٠,٧١٠ كيلومتر مسطح زائد بارض مدينة هليوبوليس الجديدة كما تضمنت هذه المساحات الزائدة مساحات مستقطعة تم الاعتراف بها في اجتماعات مع هيئة المجتمعات العمرانية وجهاز الشروق تصل إلي نحو ٥٠٦ الف متر مربع ومحل متابعة من الجهات المعنية كما جاء في ايضاحات المركز المالي لم تتأثر ايضا بالتعويضات المستحقة للشركة عن أرض القاهرة الجديدة بمدينة هليوبوليس الجديدة.
- مازال حساب أعمال تحت التنفيذ يتضمن نحو مبلغ ٣,٤ مليون جنيها لانشاء مشروع ٢٣ عمارة بالحي التاسع بهليوبوليس تتمثل في رسوم هندسية وأخرى برغم قيام الشركة ببيع تلك الأرض في عام ٢٠١٩ لشركة ادارة الاصول القومية.
- قامت الشركة بتخفيض حساب وحدات تامة وأراضي جاهزة للبيع بنحو ٤ مليون جنيها مقابل تخفيض الارصدة الدائنة لمقاولي المشروع على الوحدات الغير مباعة فقط في بعض المشروعات بمنطقة شيراتون وهليوبوليس الجديدة دون الأخذ في الاعتبار نصيب الوحدات المباعة من تلك التكلفة خلال السنوات السابقة .
- لم تقم الشركة برسملة المصروفات التمويلية البالغة نحو ١٤ مليون جنيها والمحملة علي المصروفات التمويلية بقائمة الدخل في العام المالي ٢٠٢٣ على مشروع اعمال المرحلة العاجلة لتطوير وتخطيط هليوبوليس (١) ومشروع اعمال المرحلة العاجلة لتطوير وتخطيط هليوبوليس (٢) بحساب أعمال تحت التنفيذ برغم استيفاء تلك الاصول لشروط الرسملة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٤ تكاليف الاقتراض.
- تضمن المخزون نحو ٥,٧ مليون جنيها قيمة كابلات تليفون ومهمات نحاس تم تخريدهم بواسطة لجنة من الشركة لذا يجب تخفيض قيمة المخزون بالقيمة المشار إليها .
- مازال حساب أعمال تحت التنفيذ يتضمن تكلفة المساحة المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة من أرض هليوبوليس و البالغ مساحتها ٢٠٤٤٨٧ متر مربع .
- قامت شركة مصر الجديدة بشراء ارض تبلغ مساحتها ٦٠٠٠ متر مربع بنحو ٤ مليون جنيها من هيئة المجتمعات العمرانية بمدينة هليوبوليس الجديدة بتاريخ ١٣ / ٨ / ٢٠١٧ ولم تدرج بمخزون الاراضي ولم تظهر في جرد الاراضي في ٢٠٢٣ / ١٢ / ٣١ .



الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الاسكان والتعمير

- لم تراعي الشركة دراسة المطالبة الخاصة بتعويضات فروق الأسعار الواردة من أحد المقاولين والبالغة نحو ٦ مليون جنيه لادراجها في ضوء الدراسة واعتماد المبلغ المستحق له .
- ظهر حساب عملاء المياه بنقص قدره ٢,١ مليون جنيه يمثل قيمة الفرق بين ما تم اصداره من فواتير وما تم قيده بالحسابات المختصة .
- بلغ الفرق بين الرصيد الدفترى للشيكات المرتدة نحو ٥٣ مليون جنيه تم توجيهها بالخطأ إلي حساب العهد ضمن الأرصدة المدينة وقد تبين من المطابقة الواردة لنا من الشركة وجود نحو مليون جنيه تم اختلاسة وتم ابلاغ النيابة في ٢٠٢٣/٣ ومازالت الواقعة قيد التحقيق ، ونحو ٢,١ مليون جنيه شيكات مرتدة تم سدادها ومازالت ضمن رصيد ٢٠٢٣/١٢/٣١ ، ونحو ١,٧ مليون جنيه شيكات مرتدة وردت ضمن كشوف حساب البنك عن شهر ٢٠٢٣/١٢ ولم يتم ادراجها بالرصيد .
- لم يتم اثبات اوراق القبض طويلة الاجل بالقيمة الحالية طبقا لمعيار المحاسبة المصري ٤٧ ادوات مالية والبالغة نحو ١٧٣ مليون جنيه .
- تضمنت الحسابات المدينة نحو ٢٧٥ الف جنيه بالخطأ رصيد مرحل يخص فوائد مستحقة عن حواله الحق (شركة الأهلي للتمويل العقاري) .
- لم تتضمن مصروفات الشركة نحو ٤٥,٣ مليون جنيه قيمة خصم حوالات الحق حيث لا تقوم الشركة بالاعتراف بالمصروف في تاريخ الخصم بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) .
- لم تتضمن دراسة مخصص الضرائب المقدمة لنا أسس حساب مبلغ ١١٨ مليون جنيها عن الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ .
- تم حساب خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٦٦ مليون جنيه للنقدية وما في حكمها عن ودائع لدي البنوك بنحو ٨٨٠ مليون جنيه مدتها ٣ أشهر وتم تسجيلها في تاريخ استحقاقها بدون وجود أخطار سابقة أو حالية .
- ظهر مخصص استكمال مرافق بنحو ٥٤,٧ مليون جنيه بالخطأ في حين صحته ٦٩,٤ مليون جنيه بينما ظهر مخصص مصروفات اضافية بالإيضاحات بنحو ١٥,٣ مليون جنيه في حين صحته ٤٦٩ الف جنيه .
- تضمن حساب التزامات أخرى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٤٢,٥٨٣ مليون جنيها تحت مسمى التزامات مرافق وقد تبين أن هذا المبلغ يخص سداد مطالبات كهرباء من عملاء مدينة هليوبوليس وقد تم تأدية الخدمة .
- نحو ٦٣,٦ مليون جنيه مبالغ الصيانة المستلمة من العملاء تم ربط نحو ٤٥ مليون جنيه فقط كودائع بالبنوك ، ونحو ١٨,٦ مليون جنيه لم يتم ربطه كودائع صيانة
- تضمنت الارصدة الدائنة نحو ١٦ مليون جنيه تحت مسمى امانات مخزن هليوبوليس وقد تبين ان تلك الاصناف ملك للشركة بالكامل وليست بصفة امانة وتم سداد قيمتها ضمن مستخلصات المقاولين في سنوات سابقة .
- قيام الشركة بإثبات ايراد عن حصة بعض الوحدات من الارض فقط في حينه بالرغم من أنه لم يتم الانتهاء من المشروع أو تسليم الوحدات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٤,٢ مليون جنيها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء .



الجهاز المركزي للمحاسبات ادارة مراقبة حسابات الاسكان والتعمير

الوزراء رقم ١٤٣١ المؤرخ في ٢٠٢٣/٦/١٢ والذي يقضي بأن تكون الفائدة ١٠% بدلا من فائدة البنك المركزي ولم يتم الغاء الفوائد المحسوبة والبالغة نحو ٥٧ مليون جنيه والخاصة بالجدولة الاولى ولم يتم إثبات الفوائد الخاصة بالجدولة الجديدة والبالغة ٤٤,٧ مليون جنيه بفرق قدره ١٣ مليون جنيه
ب- شركة زهراء المعادي

طبقا للدراسة المقدمة إلى مجلس الإدارة ان القيمة الحالية لقيمة الاقساط التي سيتم سدادها من الشركة بدلا من زهراء المعادي لبنك تنمية الصادرات السابق خصم اوراق القبض الخاصة بها نحو ٩٤ مليون جنيه بعجز قدره ٩ مليون جنيه عن القيمة الحالية للأقساط التي سيتم سدادها من زهراء المعادي طبقا للجدولة المقترحة والبالغة ٨٤ مليون جنيه وتم تحديد سعر الفائدة ٩% بدلا من ١٠% الوارد في الكتاب الدوري لمجلس الوزراء ولم يتم استلام اوراق قبض الجدولة الجديدة البالغة ١٢٨,٩ مليون جنيه حتي إعداد التقرير ولم يتم ادراجها ضمن المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ولم يتم الغاء فوائد التقسيط البالغ ٢٢,١ مليون ضمن الفوائد المؤجلة ولم يتم تسجيل الفوائد المستحقة للشركة والبالغ ١٣,٣ مليون جنيه بفرق قدره ٩ مليون جنيه وقامت الشركة بسداد نحو ٨٨ مليون جنيه حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نيابة عن شركة زهراء المعادي لبنك تنمية الصادرات .

ويتصل بما سبق سداد شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير غرامة تأخير بنحو ١,٩ مليون جنيه لسداد شيكات مرتدة خاصة بالعميلين السابق الإشارة إليهما .

- لم يتم موافاتنا بمقترح حساب توزيع الارباح عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

الرأي

وفيما عدا تأثير ماورد في الفقرات السابقة على القوائم المالية للشركة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة توجيهية الانتباه

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- تم تدعيم مخصص القضايا خلال العام المالي ٢٠٢٣ بنحو ٢٤٥,٧ مليون جنيه ولم تتضمن الايضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠٢٣ / ١٢ / ٣١ ايضاح عن القضية رقم ١٤٠١٥٤٩ المرفوعة على الشركة بمبلغ ٢٤٣ مليون جنيه كتعويض لعدم تمكين الطالب من الانتفاع من أرض تم شرائها من الشركة بتاريخ مايو ٢٠٠٥ ومازالت متداولة بالاستئناف مع العلم بأن شركة مصر الجديدة صدر حكم ابتدائي لصالحها .
- قامت الشركة بسداد نحو ٢ مليار جنيه في ٢٠٢٣/١١/١٢ تحت حساب شراء أحد الأراضي المملوكة للشركة القابضة للغزل والنسيج طبقا للبروتوكول المؤرخ ٢٠٢٣/١١/٨ وتم توقيع ملحق للبروتوكول بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٨ حيث تم التوافق على شراء ارض بالمنصورة وتم إدراج نحو ٥٠٠ مليون جنيه مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لوجود مخاطر مرتبطة بهذا الموضوع طبقا لتقرير الحقائق المكتشفة المقدم للشركة ولم يتم عرض هذا الملحق علي الجمعية العامة للشركة .



الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الاسكان والتعمير

- تضمن حساب العملاء (ايجارات) نحو ٢٧٠,٨ مليون جنيهه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ تخص شركة ماجيك دريمز وتم احالة الموضوع الى الشئون القانونية لاتخاذ اللازم .
- عدم قيام الشركة بتعديل النظام الاساسي وكذا اللوائح والتعليمات في ضوء التحول من قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٨ الى قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- بلغت ارباح العام نحو ٧ مليار جنيهه مقابل العام السابق بنحو ٦٠٣ مليون جنيهه نتيجة بيع ارض هليوبارك بنحو ١٥ مليار جنيهه .
- تم تدعيم مخصص القضايا خلال العام المالي ٢٠٢٣ بنحو ٢٤٥,٧ مليون جنيهه ولم تتضمن الايضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠٢٣ / ١٢ / ٣١ ايضاح عن القضية رقم ١٤٠١٥٤٩ المرفوعة على الشركة بمبلغ ٢٤٣ مليون جنيهه كتعويض لعدم تمكين الطالب من الانتفاع من ارض تم شرائها من الشركة بتاريخ مايو ٢٠٠٥ ومازالت متداولة بالاستئناف.
- قامت الشركة بالسحب علي المكشوف بنحو ٥٤٩,٣ مليون جنيهه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مقابل ٤٤٩ مليون جنيهه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
- قامت الشركة بإبلاغ النيابة الإدارية في ٢٠٢٠/٧/١٥ لوقائع محددة خاصة بتجاوزات في تشغيل السيارات من حيث الصيانة وتكلفة قطع الغيار وقد ورد تقرير النيابة للشركة بتاريخ ٢٠٢٣ / ٩ / ١٧ وقد جاء في توصياته انه على الشركة معالجة اوجه القصور التي كشفت عنها التحقيقات بخصوص استخدام السيارات ومراعاة توصيات الجهاز المركزي للمحاسبات والالتزام باخطار الشركة القابضة والوزير المختص وابلاغ النائب العام .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وطبقاً للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تُثبتها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ٢٠٢٤/٤/٢٨

مدير عام

نائب مدير الإدارة

عروزة محمد سالم

(محاسب / عمرو عزت سالم)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير ادارة

علي ولي مزي

(محاسب / ايمان وليم عزيز ابادير)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير ادارة

محمد زيات

(محاسب / عمرو صلاح الدين علي الزيات)